INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

بيان المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان بشأن اعتقال الأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي في السودان

لايزال المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يتابع بقلق ردود الفعل العنيفة للحكومة السودانية على الاحتجاجات السلمية للشعب السوداني ضد الظروف الاقتصادية والاجتماعية المزرية التي يعاني منها أبناء هذا البلد.

منذ بدء الحراك السلمي في السودان وكان الرد الأول للحكومة الرصاص الحي لكم أفواه المطالبين بحقوقهم المشروعة ولنشر الزعر والحد من ظاهرة التجمعات السلمية. لكن إرادة الشعب كانت أقوى وأثبت أن لا شيء سيمنعه من ممارسة حقه، في المقابل استمرت الحكومة السودانية في الانتهاكات والممارسات الوحشية بحق كافة الطبقات الشعبية من إعلاميين ومنظمات شعبية وقيادات في الأحزاب السياسية والمدنيين كافة، واعتقالات تعسفية واحتجازات قسرية طالت المئات من المتظاهرين والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان، والتي أبرزها كان باعتقال 14 أستاذا في جامعة الخرطوم أثناء الوقفة الاحتجاجية السلمية لهم ضمن أسوار الجامعة.

كما أقدمت الحكومة على اعتقال السيد التيجاني مصطفى ياسين الأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي في السودان بأسلوب همجي مخالف للقوانين والتشريعات الدستورية والأخلاقية.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يدين بأشد العبارات اعتقال السيد التيجاني مصطفى ياسين ضمن سلسلة الممارسات الإجرامية للحكومة السودانية بحق أبناءها، ويؤكد على أن حرية التعبير والتظاهر السلمي هو حق مشروع ومنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعنصر متأصل في

الديمقراطيات. كما يؤكد المجلس على أن الحكومة تتحمل كافة المسؤولية عن سلامة حياة السيد التيجاني وأفراد أسرته في حال تعرضه لأي ممارسات وحشية أو إجراءات تعسفية قد تطال حياته أو أحد أفراد أسرته.

ويطالب المجلس الحكومة في السودان باحترام مطالب شعبها المحقة والتوقف عن الممارسات الهمجية والاعتقالات التعسفية والاحتجازات القسرية وتحويل السودان الى سجن للناشطين الحقوقيين والسياسيين والنقابيين ومعتقلي الرأي .. كما يطالب بإطلاق سراح كافة المعتقلين فوراً وإجراء تحقيق مستقل وشامل لمعاقبة الجهات المسؤولة عن تلك الانتهاكات ومنع استخدام جميع أشكال العنف والسلاح في مواجهة مسيرات وتظاهرات المواطنين السلمية.

ويؤكد المجلس على ضرورة وضع حل فوري للأزمة الاقتصادية والمعيشية باتخاذ تدابير فورية لإنهاء الفساد والحد من البطالة وإهدار الموارد البشرية والطبيعية والمالية، بدلاً من تدابير التقشف التي جاءت على حساب الناس.

جنيف 2019/01/07